مخزونات الخام زادت بمقدار 6.1 ملايين برميل الأسبوع الماضي

النفط يتجه للتعافي التدريجي رغم اضطراب الأسواق

■ رئيس «توتال» يتوقع وصول سعر البرميل إلى 60 دولاراً في 2015

■ مخزونات البترول الأمريكية ترتفع 6.1 ملايين برميل بأسبوع

أسعار النفط عاودت الارتفاع عالميا

عواصم - «وكالات»: أكد خبراء في شؤون النفط بأن ارتفاع الأسعار أمس الأول قد يوحي بقناعة بأن سوق النفط يسير نحو الاستقرار، رغم الاضطراب والتراجع الذي أصابه اليوم بعد الإعلان عن ارتفاع المخزون الأمريكي. وتوقع الخبراء بعودة التعافي التدريجي لفترة بسيطة حتى تتماسك الأسعار نحو الستين دولارا، ويبدو أن هبوط قيمة الدولار من أعلى مستوى، إضافة الى إعلان خفض الإنفاق الرأسمالي لبعض الشركات النفطية، قد دعم استقرار الأسعار.

وقد نقلت صحيفة الحياة اللندنية عن الرئيس التنفيذي لشركة توتال الفرنسية باتريك بويانى أمس الأربعاء قوله إن أسعار النفط ستظل على الأرجح منخفضة نسبيا حتى الصيف المقبل، وهو ما يدفع الشركة لافتراض سعر متوسط لبرميل النفط عند 60 دولارا هذا العام.

وقال بويانى للصحيفة عن أسعار النفط «إنني أراها منخفضة نسبيا حتى الصيف ولكن بعد ذلك من الصعب التنبؤ. عندما نرى تاريخ الدورات النفطية نلاحظ أن الأسعار تنخفض بشدة وبسرعة ثم تعود إلى الارتفاع عادة خلال 18 شهرا، ولأننا حذرون نعتمد سعر 60 دولارا للبرميل لهذه السنة وهذا توقع أكثر منه تحديد».

وأضاف الرئيس التنفيذي انه رغم هبوط أسعار النفط فإن توتال تحافظ على استثماراتها في مشروعاتها الكبرى. وكانت توتال قالت إنها تعتزم خفض إنفاقها الرأسمالي بنسبة عشرة بالمئة هذا العام.

وقال بويانى للصحيفة «نبحث عن التكيف أيضا مع الأسعار الحالية، وقلنا إننا سنخفض برامج استثماراتنا عشرة بالمئة لكننا رغم ذلك سنستثمر هذه السنة بين 23 و24 مليار دولار، معتبرا أن «التكيف حصل في مشارع الغاز الصخري في الولايات المتحدة... بإمكاننا التوقف لمدة سنة إذا اردنا وإعادة الحفر لاحقا. لكن الأمر غير مجد مع الأسعار الحالية للنفط والغاز». وعن خسائر توتال من هبوط أسعار النفط قال بويانى للحياة «نخسر ملياري دولار لكل تراجع قيمته 10 دولارات».

وكان مندوبون في أوبك قد صرحوا لرويترز هذا الأسبوع إن أسعار النفط ربما تظل منخفضة حتى الصيف بسبب ضعف الطلب الموسمي رغم أن استراتيجية السعودية الرامية للحد من نمو إنتاج المنافسين ربما تكون قد بدأت تؤتي ثمارها.

الى ذلك أظهرت بيانات من معهد البترول الأمريكي أمس الأول أن مخزونات النفط الخام التجارية في الولايات المتحدة سجلت زيادة أكبر من المتوقع الأسبوع الماضي ، كما ارتفعت مخزونات البنزين والمشتقات.

وقال المعهد في تقريره الأسبوعي ان مخزونات الخام زادت بمقدار 6.1 مليون برميل في الاسبوع المنتهي في 30 يناير لتصل إلى 412 مليون برميل ، في حين كانت توقعات المحللين تشير إلى زيادة قدرها 3.5 مليون برميل.

وزادت مخزونات الخام في نقطة تسليم عقود خام القياس الأميركي في كاشنج باوكلاهوما بمقدار 2.9 مليون برميل.

وأظهر التقرير أن مخزونات البنزين سجلت زيادة بلغت مليوني برميل ، وهي اعلى من متوسط الزيادة التي توقعها محللون استطلعت «رويترز» اراءهم والبالغ 67 الف برميل.

وارتفعت مخزونات المشتقات -التي تشمل الديزل وزيت التدفئة بمقدار 378 الف برميل مقارنة مع توقعات المحللين لانخفاض قدره 1.8 مليون برميل.

واظهرت بيانات معهد البترول أن واردات الولايات المتحدة من النفط الخام الأسبوع الماضي انخفضت بمقدار 338 الف برميل لتصل إلى 7.6 مليون برميل يوميا.

الحاق 8 بجامعات محلية خاصة

«بيتك»: تفعيل برنامج البعثات الدراسية للموظفين

زياد العمر

■ زياد العمر: يؤهل الكوادر الوطنية ويرتقي بالأداء

أكد مدير عام الموارد البشرية والخدمات في بيت التمويل الكويتي «بيتك» زياد العمر ، حرص «بيتك» على تطوير موارده البشرية الوطنية ورفع مؤهلاتهم العلمية بكل السبل والوسائل ، للارتقاء بالأداء ومواجهة المنافسة ، ويمهد لانطلاقة مهنية قوية ترتكز على مقومات علمية وتجربة عملية في جميع المجالات داخل المؤسسة. مشيرا الى انه تم الحاق 8 من الموظفين الكويتيين الراغبين في متابعة تحصيلهم العلمي الاكاديمي على شهادتي البكالوريوس والماجستير في بعض الجامعات الخاصة بالكويت ، ضمن برنامج البعثات الدراسية الذي اطلقه «بيتك» في وقت سابق.

واوضح العمر في تصريح صحفي بان برنامج البعثات يتميز بالمرونة والانسيابية التي تتيح للمبتعث بيئة مناسبة لمتابعة تحصيله العلمي ، جنبا الى جنب مع استمرارية العمل حيث يقوم «بيتك» بتقليص ساعات العمل للموظف خلال الفصل الدراسي، لتمكينه من حضور المحاضرات والامتحانات. مشيرا الى ان آلية اختيار الموظفين تكون حسب حاجة القطاعات والادارات والاحتياجات الوظيفية وضوابط وشروط المنح واللوائح المفصلة للبرنامج التي تم الموافقة عليها من قبل لجنة مختصة.

واضاف بان البعثات تمنح للموظفين داخل دولة الكويت في الجامعات المعتمدة من قبل وزارة التعليم العالي، بما يساهم في تعزيز الثقة في هذه الجامعات ، وبعد تشجيعا لدورها المهم والذي يعبر ايضا عن نشاط متميز للقطاع الخاص في احد اهم المجالات التي تتعلق مباشرة باهتمامات المجتمع الاولية ، وهو التعليم الذي يعول الجميع عليه كأساس مهم للتقدم الحضاري.

وذكر العمر ان «بيتك» يضع هدف تطوير اداء موظفيه والنهوض بقدراتهم وصقل خبراتهم ، في اطار محدد ووفق نسق اداري وتنظيمي واضح ، يحقق افضل استفادة للموظف والبنك ، ففي حالة ابتعاث موظفين ، يتم تحديد المسار الوظيفي والتخطيط الوظيفي المستقبلي للمبتعث لاستيعابه بعد التخرج مع التركيز على التخصصات التي تخدم العمل المصرفي وتضيف قيمة للموظف و«بيتك» على حدا سواء كالمحاسبة، التمويل، الحاسوب، تسويق، بنوك، استثمار، موارد بشرية، وقانون او اي تخصصات ذات صلة.

وشدد على ان هذه الخطوة تندرج ضمن اطار الجهود الرامية الى تعزيز الولاء لـ«بيتك» وتحفيز الموظفين بما يساهم في تقديم افضل مستوى من الخدمة والاهتمام بالعميل ، وضمن سياسة «بيتك» في الاستثمار في موارده البشرية والمثابرة على تطويرهم وفق اعلى المعايير لمواكبة التطورات المتسارعة في التقدم العلمي والعمل المصرفي بكافة اشكاله ومستوياته.

قيمة الأوامر الملكية التي أعلن عنها خادم الحرمين تقدر بـ 32.3 مليار دولار

توقعات بنمو الناتج المحلي في السعودية بنحو 3 %

المرحلة الحالية تشهد طفرة تنموية كبيرة في السعودية

«العربية نت»: توقعت مجموعة «آشمور» للاستثمار أن تساهم الأوامر الملكية التي أعلن عنها خادم الحرمين الشريفين، الملك سلمان بن عبدالعزيز، الأسبوع الماضي بشكل كبير في تنمية الإنفاق الاستهلاكي، وهو ما قد ينتج عنه زيادة الناتج المحلي للاقتصاد السعودي بنحو 0.78 في المائة، وبذلك سينمو الاقتصاد خلال 2015 بنسبة 2.9 في المئة.

ووفقا لجريدة «الشرق الأوسط» في تقرير اقتصادي نشرته، أمس الأربعاء، فقد قدرت «آشمور» البريطانية أن قيمة الأوامر الملكية التي أعلن عنها الملك سلمان بنحو 32.3 مليار دولار (121 مليار ريال)، وهو ما يعادل نحو 4.4 في المئة من إجمالي الناتج المحلي الذي ستحققه المملكة هذا العام، والذي تقدره المجموعة عند 732 مليار دولار، ما يعادل 2.75 تريليون ريال.

وأوضحت المجموعة في تقريرها أن أثر هذه الأوامر سينعكس على الإنفاق الاستهلاكي الذي سيزيد كثيرا مع راتب الشهرين الذي أمر الملك سلمان بتقديمه لموظفي القطاع العام والمتقاعدين والطلاب، ولكنها أوضحت أن هذا الأثر سيكون تأثيره على دفعة واحدة وليس على دفعات.

وشملت الأوامر الملكية التي أعلن عنها الملك سلمان كذلك إعانات للأندية ومبالغ لإيصال الخدمات للمخططات السكنية بنحو 20 مليار ريال سيكون 14 مليار ريال منها لإيصال الخدمات الكهربائية، ولن تدخل العشرون مليار ريال كلها ضمن المصروفات في ميزانية العام الحالي، إذ إنها مشروعات سيتم تنفيذها على أكثر من سنة.

وأوضح التقرير أن يكون 80 في المئة من قيمة الأوامر الملكية في صورة إنفاق جار من المتوقع أن يتم توزيعه خلال الأسابيع الأربعة المقبلة، فيما سيذهب نحو 20 مليار ريال في صورة إنفاق رأسمالي على أكثر من سنة.

وتأتي هذه الأوامر الملكية في وقت انخفضت فيه أسعار البترول تحت 50 دولارا، ولكن المجموعة ترى أن الحكومة قادرة على السيطرة على العجز المتوقع هذا العام حتى مع بقاء الأسعار عند مستوى 50 دولارا والتوسع في الإنفاق، ولا ترى «آشمور» أن هناك أي تأثير من الأوامر على الميزانية السعودية نظرا لمتانة وضع الاحتياطيات المالية للدولة.

وتتوقع السعودية أن تحقق ميزانية العام الحالي إيرادات متوقعة بنحو 715 مليار ريال، فيما ستبلغ المصروفات 860 مليار ريال، ما يعني تسجيلها عجزا بقيمة 145 مليار ريال.

وحتى تتوازن الميزانية فإن سعر النفط للبرميل يجب أن يصل إلى 75 دولارا لموازنة الإيرادات، و80 دولارا للمصروفات، وهو سعر أعلى من السعر الذي يتداول عنده النفط حاليا، حسب تقديرات سابقة لمدير عام «آشمور» في منطقة الشرق الأوسط الدكتور جون إسفاكيناكيس.

«القلعة»: اتفاق للتخارج من «فاروس القابضة» وبيع كامل حصتها إلى إدارة الشركة

أعلنت أمس شركة القلعة (كود التداول في البورصة المصرية CCAP.CA) - وهي شركة رائدة في استثمارات الصناعة والبنية الأساسية بمصر وأفريقيا - عن توقيع اتفاق لبيع كامل حصتها البالغة 80% من اسهم شركة فاروس القابضة للاستثمارات المالية، في عملية تقدر القيمة الإجمالية للشركة بحوالي 40 مليون جنيه.

وتعد شركة فاروس القابضة للاستثمارات المالية بنك استثمار متكامل يقع مقره الرئيسي بالقاهرة. وتتنوع انشطة الشركة بين خدمات الترويج وتغطية الاكتتاب والاستثمار المباشر وإدارة صناديق الاستثمار والمحافظ المالية وتداول الأوراق المالية ومسك الدفاتر، وكذلك انشطة البحوث الاستثمارية المتميزة بالجودة والدقة المتناهية.

وقام بإبرام اتفاق الاستحواذ على شركة فاروس القابضة تحالف استثماري يقوده الدكتور محمد تيمور مؤسس ورئيس مجلس إدارة شركة فاروس. وتجدر الإشارة إلى أن اتفاق الاستحواذ تم إبرامه من خلال شركة فايننس انليميتد التابعة لشركة القلعة في قطاع الخدمات المالية، ويشمل الاتفاق كامل اسهم فاروس القابضة المملوكة لشركة القلعة سواء بصورة مباشرة او غير مباشرة - والتي تمثل 80% من رأس المال المصدر للشركة.

وفي هذا السياق أوضح هشام الخازندار الشريك المؤسس والعضو المنتدب لشركة القلعة، أن عملية التخارج من شركة فاروس القابضة تأتي في إطار خطة شركة القلعة لبيع المشروعات غير الرئيسية في التوقيت الأمثل ومقابل العائد المناسب، سعيًا لتركيز جهود الإدارة على الاستثمارات التابعة في قطاعات محورية تتضمن الطاقة والأسمنت والإنشاءات والأغذية والنقل والدعم اللوجيستي والتعدين.

وأشارت غادة حمودة رئيس قطاع التسويق والاتصالات بشركة القلعة، إلى ندرة عمليات الاستحواذ من جانب مديري الشركات في مصر، لافتًا إلى أن انتقال ملكية فاروس إلى مؤسسيها الأصليين الذين يشكلون مجموعة من رواد الأعمال وذوي الرؤى الابتكارية، يمثل أمرًا سارًا بالنسبة لشركة القلعة التي تعتز بالتحلي بروح العمل الابتكاري والإقدام على الأفكار الجديدة.

ومن جانبه أعرب تيمور عن سروره بإبرام اتفاق الاستحواذ مع شركة القلعة نظرًا لكونها شريك جدير بالثقة منذ نشأة فاروس القابضة، وأضاف أنه يتطلع إلى مواصلة التعاون المشترك مع شركة القلعة في إطار المساعي الرامية لتنمية سجل إنجازات الشركة وكذلك توظيف مرحلة التعافي الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد المصري.

تتنوع أنشطة شركة فاروس بين خدمات تداول الأوراق المالية، حيث تعد من أكبر خمس شركات سمسرة في مصر، إلى جانب الأنشطة والخدمات الاستشارية والخبرات الوفيرة التي تحظى بها في صفقات الدمج والاستحواذ وصفقات الأسهم والسندات. وتجدر الإشارة إلى أن فريق الترويج وتغطية الاكتتاب بالشركة نجح في تنفيذ صفقات كبرى بقطاعات متعددة من الكيماويات والأسمنت إلى التمويل الاستهلاكي والخدمات التعليمية والاتصالات. وقد قامت الشركة خلال عام 2014 بتنفيذ صفقات استثمارية أبرزها القيام بدور المستشار المالي المستقل لشركة أوراسكوم للاتصالات، وكذلك القيام بدور المستشار المالي بصفقة الطرح العام للشركة العربية للاسمنت في عملية شهدت تجاوز حد الاكتتاب بمعدل 18.5 مرة، علمًا بأنها أول صفقة طرح عام بالبورصة المصرية منذ عام 2011.

ومن جهة أخرى بلغت قاعدة الأصول المدارة بواسطة شركة فاروس أكثر من 900 مليون جنيه في نهاية عام 2014، ويشمل ذلك صناديق الأسهم والعائد الثابت وحماية رأس المال، وكذلك الصناديق المتوازنة والصناديق والمحافظ الإسلامية، في حين تعمل شركة سفنكس إيجيبت التي تمثل ذراع الاستثمار المباشر بالشركة على إدارة قاعدة استثمارات تتجاوز قيمتها 770 مليون جنيه، تركيزًا على المشروعات والشركات متوسطة الحجم. وتتوقع إدارة الشركة أن يتم تنفيذ الصفقة خلال فبراير 2015.

تطورات سوق أدوات الدين الخليجية

«الوطني»: ارتفاع عوائد أدوات الدين السيادية في الخليج نتيجة تراجع أسعار النفط

ارتفعت العوائد السيادية الخليجية خلال الربع الأخير من العام 2014 بعد أن اتخذت أوبك قرارها بعدم خفض الانتاج لدعم لأسعار النفط، لكنها عادت لاحقا إلى مستوياتها السابقة. وقد ظهرت العديد من التساؤلات لدى المستثمرين حول مسألة الاستدامة المالية في ظل التراجع الذي تشهده الإيرادات النفطية إثر الانخفاض الحاد في أسعار النفط. وقد تفاوت تأثير هذا التراجع على العوائد السيادية، إذ شهدت كل من دبي والبحرين أكبر زيادات في العوائد، بينما كانت أبوظبي الأقل تأثرا. كما تأثر أيضا نشاط الإصدارات بشكل سلبي، حيث تراجع خلال النصف الثاني مقارنة بعام مضى، ما أدى إلى انخفاض إجمالي أدوات الدين القائمة.

وقد جاءت أكبر الزيادات في العوائد في كل من دبي والبحرين، حيث شهدنا ارتفاعا في العوائد لأجال 5 و6 سنوات بواقع 85 إلى 90 نقطة أساس، بينما شهدت السعودية وقطر زيادات معتدلة وشهدت أبوظبي تراجعا في العوائد. وكذلك بالنسبة لأسعار عقود التأمين ضد العجز عن سداد في دول مجلس التعاون الخليجي، حيث ارتفعت في كل من دبي والبحرين فيما لم تتأثر في بقية الدول بشكل ملحوظ. وقد استعادت العوائد السيادية مستوياتها الطبيعية منذ ذلك حين، بينما لا تزال أسعار عقود التأمين عند مستوياتها المرتفعة.

وقد تماشت ردود أفعال الأسواق المتفاوتة مع تفاوت الأوضاع المالية السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي. حيث أظهرت الجهات ذات الاحتياطيات الكبيرة كابوظبي والسعودية وقطر نسبة مخاطر ضئيلة بينما الأسواق ذات الاحتياطيات الصغيرة كدبي والبحرين قد شهدت ارتفاعا في العوائد وأسعار عقود التأمين ضد العجز عن سداد بشكل ملحوظ. ونستثني الكويت وعُمان من تلك المقارنة لعدم وجود لديها سندات سيادية متداولة.

كما ساهم تراجع الأوضاع الاقتصادية العالمية وتقلب أسعار النفط في تراجع إصدارات أدوات الدين خلال النصف الثاني من العام 2014. حيث جاء نمو الإصدارات ضعيفا نسبيا عند إجمالي 16 مليار دولار، على خلاف النصف الأول الذي سجل أداءً ممتازا إثر تحسن الآفاق الاقتصادية. وقد كان نمو الإصدارات خلال الربع الأخير من العام 2014 الأضعف منذ ثلاث سنوات. وقد تسبب كل من التراجع في نمو الإصدارات بالإضافة إلى استحقاق العديد من الإصدارات الضخمة في بداية العام في تسجيل أقل وتيرة نمو في مجموع أدوات الدين القائمة لدول مجلس التعاون حتى الآن، حيث أنهى العام بارتفاع بلغ 3.5٪، ما أضاف صافي 8.5 مليار دولار لمجموع أدوات الدين خلال العام بأكمله.

وقد ظهر معظم التراجع في نمو الإصدارات في القطاع غير المالي التي شكلت نسبة ضئيلة من إجمالي الإصدارات خلال النصف الثاني من العام 2014. وقد أضاف هذا القطاع 1.1 مليار دولار نتيجة وجود بعض المخاوف بشأن الاستثمار في أسواق الدين الإقليمية. وقد تراجعت الإصدارات في هذا القطاع بواقع 15٪ خلال العام لتصل إلى 14.5 مليار دولار.

كما شهد القطاع المالي أيضاً تراجعاً في نمو إصدارات الدين بواقع 18٪ خلال العام 2014. ويرتبط نشاط الإصدرات في هذا القطاع بنمو الائتمان، الذي يعتبر مؤشرا قياديا، بالإضافة إلى تعليمات كفاية رأس المال. ومن المتوقع أن يتسارع نمو الإصدارات في القطاع المالي مستقبلا لتلبية الاحتياجات الائتمانية المتزايدة للمنطقة لا سيما مع تحسن نمو الائتمان في دول مجلس التعاون الخليجي.